اقتصاد

النفط الليبي يعود تدريجياً للإنتاج

طرابلس ـ **أحمد الخميسي**

كشفت مصادر من المؤسسة الوطنية للنفط في طرابلس، لـ«العربي الجديد»، أن عمليات استئناف الإنتاج للحقول والموانئ النفطية الآمنة شملت موانئ الحريقة والسدرة والزويتينة والبريقة.

وأوضحت المصادر، التي رفضت ذكر اسمها، أنه حالياً ستُفرَّغ الخزانات في الموانئ وفق عقود سابقة مع المؤسسة الوطنية للنفط، وأن هناك عودة للعاملين في الحقول والموانئ النفطية، من بينها شركة الخليج العربي التي تنتج في الأوقات الطبيعية 350 ألف برميل يومياً، وكذلك شركة سرت لإنتاج ومعالجة النفط والغاز التي تدير ميناء البريقة.

وأكدت مصادر في قطاع النفط الليبي، لوكالة رويترز، أمس، استئناف العمل في حقل الشرارة (شرقيّ ليبيا)، بعدما أعلنت المؤسسة الوطنية للنفط رفعاً جزئياً لحالة القوة القاهرة.

وأول من أمس، رفعت حالة القوة القاهرة عن الحقول والموانئ النفطية الآمنة في ليبيا، العضو في منظمة أوبك، بعد قفل أكثر من 240 يوماً من قبل موالين للواء المتقاعد خليفة حفتر. وبلغ حجم الخسائر 9,88 مليارات دولار. و«القوة القاهرة» بند قانوني في مبيعات النفط، يعفي البائع من المسؤولية في ظروف تقع خارج نطاق سيطرته.

وميناء الحريقة النفطي يقع على الشاطئ الجنوبي لخليج طبرق شرقيّ ليبيا، ويضخّ حقلا مسلة والسرير، البالغ إنتاجهما 200 ألف برميل يومياً إلى ميناء الحريقة النفطي، شرقيّ ليبيا، وتشغله شركة الخليج العربي للنفط، وهي من كبريات الشركات النفطية المملوكة بالكامل لمؤسسة النفط الليبية، وتدير 8 حقول نفطية وميناءً لتصدير النفط الخام ومصفاتين لتكرير النفط، ويتجاوز إنتاجها من النفط الخام أكثر من 250 ألف برميل يومياً.

وحسب بيانات رسمية، تمتلك ليبيا أكبر احتياطيات مؤكدة من النفط الخام في أفريقيا، حيث تبلغ 48,4 مليار برميل. ويشكل قطاع الهيدروكربونات العمود الفقري للاقتصاد الليبي، إذ تقدم صادرات النفط عادة أكثر من 90% من الإيرادات الحكومية وأكثر من 95% من عائدات التصدير. وتضخ ليبيا حالياً نحو 82 ألف برميل يومياً، مقارنة بنحو مليون و200 ألف برميل في الظروف العادية. وتوقف قطاع النفط الليبي بشكل شبه تام منذ يناير/ كانون الثاني الماضي، حين فرضت مليشيات اللواء المتقاعد خليفة حفتر حصاراً على صادرات الطاقة خلال محاولة للسيطرة على العاصمة طرابلس، آلت إلى الفشل.

وقال حفتر، يوم الجمعة الماضي، إنه سيرفع الحصار، لكن مؤسسة النفط طلبت إخلاء جميع المنشآت النفطية من قواته والمرتزقة المتحالفين معها، الذين تقول إنهم يهددون العاملين. وأول من أمس، رفعت المؤسسة حالة القوة القاهرة في حقول وموانئ وصفتها بأنها «آمنة»، لكن القرار لم يشمل تلك التي ما زالت فيها قوات، وإن كانت المؤسسة لم تحددها بالاسم. وقالت المؤسسة إن حالة المنشآت ساءت خلال الإقفالات والصراع الدائر منذ أعوام، ما يعني أن التعافي قد يكون بطيئاً. ومنذ سنوات، يعاني البلد الغني بالنفط من صراع مسلح، بدعم من دول عربية وغربية لقوات حفتر التي تسعى إلى انتزاع السيطرة على ليبيا من الحكومة الشرعية المعترف بها دولياً برئاسة فايز السراج، ما أدى إلى دمار مادي واسع.

الصين تسعى إلى تخفيف الفقر

رفع بنك التنمية الصيني، أحد البنوك الحكومية، دعمه المالي للتخفيف من حدة الفقر خلال فترة الخطة الخمسية الثالثة عشرة (2016/ 2020).

وحسب وكالة الأنباء الصينية (شينخوا)، قال البنك في بيان له، إنه أصدر حتى نهاية أغسطس/ آب الماضي، 1,5 تريليون يوان (نحو 221,89 مليار دولار أميركي) كقروض لدعم تخفيف حدة الفقر في السنوات الخمس الماضية. ومن بين الإجمالي، أصدر البنك قروضاً بقيمة 232,5 مليار يوان هذا العام، وذلك مع اقتراب البلاد من تحقيق هدفها بالقضاء على الفقر نهائياً هذا العام.

وتأسس بنك التنمية الصيني في عام 1994، لتوفير التمويل للمشاريع الوطنية الكبرى واستراتيجيات التنمية.

(Getty)

لقطات

سكة حديد بين العراق وتركيا

قال نجم الجبوري محافظ نينوى شمالي العراق، إنه سيتم المباشرة بمد سكة حديد للقطارات بين مدينة الموصل (شمال) وتركيا، في خطة لتخفيف الازدحام الحاصل على الطرق البرية. وأضاف الجبوري في تصريح لصحيفة الصباح الرسمية، أمس الأحد، أن «الطواقم الهندسية والفنية، بالتعاون مع شركات إعمار هندسية تركية، ستبدأ خلال ايام مد خط حديث لسكة الحديد بين البلدين». والمشروع، هو الاول من نوعه في مدينة الموصل مركز نينوى، لما تشهده المحافظة من تعاون وتبادل اقتصادي واستثماري كبير مع الجارة تركيا.

البورصة السعودية تصعد ومصر تواصل الهبوط

ارتفعت سوق الاسهم السعودية امس، بفضل مكاسب المجموعة السعودية للاستثمار الصناعي والشركة الوطنية للبتروكيماويات (بتروكيم) بعدما أعلنت الشركتان عن محادثات اندماج بينهما، في حين واصل مؤشر الأسهم القيادية المصري خسائره للجلسة الثانية. صعد مؤشر المملكة 0,3 بالمئة، حيث تقدم سهم السعودية للاستثمار الصناعي 5,5 بالمئة في حين قفز سهم بتروكيم 6,8 بالمئة. وستكون الصفقة خطوة جديدة على مسار الاندماجات بقطاع البتروكيماويات السعودي، حسب مراقبين.

نيوجيرسي نحو فرض ضرائب اكبر على الأثرياء

يبدو ان ازمة فيروس كورونا المستجدّ قد تتيح لليسار الاميركي تحقيق احد احلامه الكبرى عبر فرض ضرائب على الاميركيين الاثرياء، إذ إن ولاية نيوجيرسي فتحت المجال أمام ذلك، الأمر الذي قد يشجّع ولايات ديمقراطية أخرى على الحذو حذوها. ويعتزم فيل مورفي الحاكم الديمقراطي لهذه الولاية، زيادة الضريبة على مداخيل أصحاب الملايين منذ تسلمه مهامه مطلع عام 2018، لكنه لم يتمكن من الحصول على دعم البرلمان. وادت أزمة الوباء إلى وفاة قرابة 16 ألف شخص في هذه الولاية، وتسببت بزيادة حادة في معدلات البطالة وإغلاق متاجر.

اللیرة التركية عند أدنى مستويا تها بسبب كورونا ومخاوف العقوبات

إسطنبول ـ **عدنان عبد الرزاق**

ما تزال الليرة التركية قابعة عند أدنى مستوى، متأثرة بالضغوط الناجمة عن تداعيات فيروس كورونا وسط قلق من عودة الإغلاق للاقتصاد مجدّداً، فضلا عن المخاوف المتعلقة بإمكانية فرض الاتحاد الأوروبي عقوبات على أنقرة، خلال قمة مقررة، الخميس المقبل، بغية حملها على تقديم تنازلات في نزاع الغاز مع اليونان في منطقة شرق المتوسط.

وسجل سعر الدولار 7,557 ليرات، أمس الأحد، لتفقد نحو 20% من قيمتها منذ بداية العام. وقال أستاذ المالية في جامعة باشاك شهير التركية، فراس شعبو، إن هناك أسبابا اقتصادية وسياسية أدت إلى تخوف المدخرين والمستثمرين حيال وضع العملة الوطنية.

وأوضح شعبو، في تصريح لـ«العربي الجديد»، أن هناك خوفا من عودة الإغلاق بسبب موجة ثانية لفيروس كورونا الجديد، مشيرا إلى أن السياحة والصادرات تأثرتا بشكل كبير هذا العام، ما أثر على توفر العملات الأجنبية وأدى إلى خلل في المعروض النقدي بالسوق. وأضاف أن ضخ الحكومة التركية كميات من الليرة، كقروض ومساعدات للشركات والأتراك خلال الأشهر الماضية لتجاوز تداعيات كورونا، ربما أثر على سعر العملة في ظل زيادة المعروض منها. كما أن تسليط الضوء من الإعلام الخارجي على قضايا العجز التجاري وتراجع الاحتياطي الأجنبي في المصرف المركزي واستحقاقات الديون الخارجية، ساهم في زيادة الضغط على الليرة وأدى إلى تراجع نسبي للثقة بها، وفق شعبو.

وأشار أستاذ المالية في جامعة باشاك شهير، إلى أن هناك مخاوف بأن يتعدى الدولار حاجز 8,5 ليرات نهاية العام، إن بقي المصرف المركزي متشبثاً بتثبيت سعر الفائدة أو تخفيضه كما فعل لخمس مرات منذ نحو عام. ويمكن لتركيا، بحسب شعبو، أن تلعب على الاحتياطي القانوني للمصارف أو تحرك أدوات سندات الخزينة، لعلها تساهم في امتصاص الفائض من الليرة. وتابع: «صحيح أن الاقتصاد قوي، كما يقول المسؤولون، ولكن استمرار تراجع الليرة سيؤثر على قيمة السلع والأجور ومعيشة الأتراك والأسواق، ويشكل مخاطر على النمو الاقتصادي الذي تعول تركيا على أن يزيد عن 5% هذا العام».

ووفق خبراء اقتصاد، فإن الليرة تأثرت سلبا بتراجع الصادرات خلال الأشهر الماضية، آخرها نزولها بنسبة 5,7% على أساس سنوي خلال أغسطس/آب الماضي، وتدني عائدات السياحة.

البحرين العاجزة

مصطفى عبد السلام

كثيرون في المنطقة العربية، بل في دول العالم، ينظرون إلى البحرين على أنها واحدة من دول الخليج الثرية، وذلك على غرار السعودية وقطر والإمارات، وأنها إحدى الدول الخليجية النفطية التي تتدفق عليها مليارات الدولارات شهرياً من إيرادات الخام الأسود، وأنها أحد مراكز «الأوف شور» المهمة في المنطقة من حيث جذب الاستثمارات الخارجية، وأنها تمتلك سوقاً مالياً صاعداً وقطاعاً مصرفياً قوياً، وأن مواطنيها ينعمون بدخل ضخم على غرار مواطني الدول الغنية.

لكن هذا الاعتقاد خاطئ إلى حد كبير، فما لا يعرف الكثير أن البحرين دولة محدودة الموارد، تعاني من أزمات مالية متلاحقة، وتعتمد اعتماداً شبه كامل على القروض والمساعدات الخليجية في تسيير أمورها، وأن السعودية هي التي تدفع الجزء الأكبر من رواتب موظفيها، وأن الأسرة البحرينية تعاني كما تعاني معظم الأسر العربية من فقر وبطالة وغلاء وتفاقم الأوضاع المعيشية، وأنه لولا الدعم الخليجي المتدفق على البحرين، لأفلست منذ سنوات، وأنه لولا القروض التي تحصل عليها المملكة من الأسواق الدولية من وقت لآخر، لعجزت الحكومة عن تسيير حال الدولة من تمويل شراء الأغذية والوقود والأدوية وسداد الدين الخارجي.

الأرقام الرسمية تقول إن عجز موازنة البحرين ارتفع بنسبة 98% خلال النصف الأول من 2020، وهناك تراجع كبير في إيرادات النفط، المصدر الأول للإيرادات، بلغ 35%، وأن البحرين تحتاج إلى سعر 96 دولاراً للبرميل، لتحقيق التوازن في ماليتها العامة، وفق وكالة «فيتش» العالمية، بينما تدور أسعار النفط الحالية حول 40 دولاراً، وهو ما يعني تدهوراً في المركز المالي لها، يدفعها نحو مزيد من الاستدانة وطلب مساعدات الخليج.

وتقول الأرقام أيضاً إنه رغم تلك المساعدات السخية للبحرين، ومنها 4,57 مليارات دولار تلقتها في مايو/ أيار الماضي في إطار حزمة دعم بقيمة 10,25 مليارات دولار وعدت دول الخليج بتقديمها في 2018، كذلك ستحصل على دعم بقيمة 1,76 مليار دولار قبل نهاية العام، إلا أن المملكة تواصل التوسع في الاقتراض، وهو ما كشفته الحكومة يوم 24 أغسطس/ آب الماضي، حيث قالت إنها رفعت سقف الدين إلى 15 مليار دينار (39,79 مليار دولار) لتمويل الإنفاق العام، وذلك في ظل تقلص إيرادات الدولة بسبب انخفاض أسعار النفط وأزمة كورونا.

إزاء هذا الوضع الاقتصادي والمالي المتدهور الذي تعاني منه البحرين، أقدم وأصغر منتج للطاقة في الخليج، ما الذي ستقدمه لدولة الاحتلال عقب التطبيع معها؟

سفر

مافيا الترانزيت: سوق سوداء لتذاكر الوافدين في الكويت

اكد منسق عام اتحاد مكاتب السياحة والسفر في الكويت، ناصر الرزوقي، ارتفاع اسعار تذكرة العودة للكويت الى ما يقرب من 300%

الكويت ـ **احمد الزعبي**

مع رفض السلطات الكويتية التراجع عن قرارها بعدم استقبال مواطني قائمة 34 دولة، ظهرت سوق سوداء لعودة الوافدين، وخصوصا العمالة القادمة من مصر التي تدفع أموالا باهظة من أجل السفر إلى الكويت والالتحاق باعمالها. وأكد منسق عام اتحاد مكاتب السياحة والسفر في الكويت، ناصر الرزوقي، ارتفاع أسعار تذكرة العودة إلى الكويت إلى ما يقرب من 2000 دولار. وقال الرزوقي خلال حديثه مع «العربي الجديد»، إن أسعار تذاكر السفر من أجل العودة إلى الكويت مجددا، ارتفعت إلى ما يقرب من 300% بسبب زيادة الطلب على العروض الخاصة التي تتضمن حجز تذاكر للسفر من مصر إلى الإمارات، وعمل اختبار خلو فيروس كورونا وقضاء 15 يوما في أحد الفنادق. وأشار إلى أن قرار عدم استقبال الوافدين من مصر تسبب في ظهور سوق سوداء تبدأ من المحافظات المصرية وتمتد إلى الإمارات والكويت، حيث يتم استغلال حاجة العمالة الوافدة للعودة إلى الكويت، وخوفهم من انتهاء إقاماتهم أو تسريحهم من العمل، من أجل رفع أسعار التذاكر واستنزاف أموالهم. ووفق الرزوقي فإن سعر التذكرة من مصر إلى دبي على سبيل المثال كان في السابق يبلغ نحو 200 دولار، وارتفع سعرها الآن إلى 580 دولارا، كما قامت الفنادق الإماراتية برفع أسعارها بنسبة 300%، وأيضا ارتفعت أسعار تذاكر السفر من دبي أو الشارقة إلى الكويت. وعلق الخبير في قطاع السياحة الكويتي، أحمد الموسى، على الظاهرة قائلا إن قرار الكويت وقف استقبال الوافدين من بعض الدول وخصوصا من مصر، أثبت عدم جدواه في ظل الالتفاف على القرار من خلال ما يسمى «باكدج الترانزيت» الذي يسهل عودتهم بعد قضائهم نحو 15 يوما في الإمارات، مشيرا في الوقت نفسه إلى أنه مع استئناف الأعمال في الكويت تبين وجود نقص كبير في العمالة التي غادرت قبل وأثناء أزمة كورونا. وأكد الموسى لـ «العربي الجديد» أنه بدلا من الالتزام بقرار السلطات الصحية في الكويت، تم التحايل عليه واستغلاله من قبل مافيا مكاتب السياحة والسفر في مصر والإمارات، مشيداً على ضرورة وضع حد لهذه المهزلة التي كبدت الوافدين خسائر مالية كبيرة في ظل عدم جدوى القرار.

وحسب الموسى فإن العديد من دول العالم أعادت فتح مطاراتها وإقرار إجراءات جديدة لاستقبال القادمين إليها مطابقة للاشتراطات الصحية ومعايير السلامة، حيث تشترط إحضار شهادة خلو من فيروس كورونا أو الالتزام بقضاء فترة الحجر الصحي لمدة 14 يوما. وكانت الإدارة العامة للطيران المدني الكويتية قد أعلنت حظر الطيران التجاري إلى 31 دولة من بينها مصر ولبنان والعراق وإيران، فيما يأتي إعلان الحظر في اليوم نفسه الذي بدأت فيه الكويت استئنافاً جزئياً للرحلات الجوية التجارية. وبدأ مطار الكويت الدولي العمل بنحو 30% من طاقته التشغيلية اعتبارا من بداية أغسطس/ آب الماضي، على أن تزيد النسبة تدريجيا في الشهور المقبلة. وفي وقت لاحق، قررت الكويت إضافة فرنسا والأرجنتين واليمن إلى قائمة الدول المحظورة، فيما تم رفع دولة سنغافورة من القائمة. يأتي ذلك فيما شن رواد مواقع التواصل الاجتماعي في الكويت، حملة ضد العمالة المصرية، حيث دعا كويتيون، من خلال وسم «لا لعودة المصريين»، إلى وقف استقبال رحلاتهم. وقال مصدر حكومي كويتي لـ «العربي الجديد» إنه منذ تطبيق قرار عدم استقبال رحلات من مصر بناء على تقارير السلطات الصحية والوضع الوبائي في كافة أرجاء العالم، تم استقبال 48 ألف وافد من الجنسية المصرية من خلال نظام «الترانزيت»، بالإضافة إلى أعداد إضافية من الدول الأخرى. وأشار المصدر الذي رفض الكشف عن اسمه، إلى أن غالبية الوافدين الذين قدموا إلى الكويت من خلال نظام «الترانزيت» من الجنسية المصرية، ثم احتلت الجالية الهندية المرتبة الثانية دون أن يحدد أعدادها، مؤكدا أن سلطات المطار ستظل تستقبل كافة القادمين من الدول التي لا تشملها القائمة.

العمالة الوافدة أكثر المتضررين من كورونا (فرانس برس)

48

قال مصدر حكومي كويتي لـ «العربي الجديد» إنه منذ تطبيق قرار عدم استقبال رحلات من مصر، بناءً على تقارير السلطات الصحية والوضع الوبائي، استُقبل 48 ألف وافد من الجنسية المصرية، من خلال نظام «الترانزيت».

بدوره، قال أستاذ الاقتصاد في جامعة الكويت، محمد الهاجري، لـ «العربي الجديد» إن قرار الكويت بوقف استقبال الوافدين ساهم في زيادة نسب الإشغال في فنادق الإمارات وخصوصا في دبي والشارقة، حيث تم استغلال الأزمة من جانب مافيا مكاتب السياحة والسفر، مشيرا إلى أن القرار ساهم في انتشال قطاع السياحة في الإمارات من الركود جراء أزمة تفشي فيروس كورونا. ودعا الهاجري السلطات الكويتية إلى الاستفادة من تجارب الدول التي اشترطت شهادة فحص كورونا فقط، أو تطبيق الحجر الإلزامي في الكويت، حيث سيتم تشغيل الفنادق الكويتية التي تكبدت خسائر كبيرة طوال الـ 6 أشهر الماضية.

على جانب آخر، يقول أحمد لطفي، وهو وافد مصري وصل إلى الكويت مؤخرا من خلال نظام الترانزيت، إنه اضطر للاستدانة من أجل العودة إلى الكويت وعدم خسارة وظيفته، مشيرا إلى أنه كان من المفترض العودة إلى الكويت بتذكرة قيمتها 250 دولارا، غير أنه اضطر إلى دفع 1950 دولارا لشركة سياحة حيث سافر إلى إمارة الشارقة، ومكث في أحد فنادقها لمدة 15 يوما حتى انتهى به الأمر في الكويت.

اسواق

الانكماش يهدّد نمو المغرب

الرباط ـ **مصطفى قماس**

عبّر قطاع الأعمال في المغرب عن تخوفه من الانكماش الاقتصادي الذي يلوح في الأفق، فرغم أنّ انخفاض المعدل خبر سارّ للقدرة الشرائية للأسر، إلا أن الانكماش يمكن أن ينطوي على مخاطر على النمو وفرص العمل والتشغيل وحركة الأسواق. ويتجلى من بيانات المندوبية السامية للتخطيط، انخفاض مؤشر أسعار المستهلكين بـ0,3 في المائة في شهر يوليو/ تموز الماضي، مقارنة بالشهر الذي سبقه، وهو ما يفسر بانخفاض مؤشر السلع الغذائية بنسبة 1,6 في المائة وارتفاع أسعار السلع غير الغذائية بنسبة 0,5 في المائة. ويعتبر بنك المغرب (البنك المركزي)، في توقعاته التي عبّر عنها في منتصف يونيو/ حزيران الماضي، أنه في سياق ضعف الضغوط التضخمية المرتبطة بالطلب وأسعار المواد الأولية، سيبقى التضخم في مستوى متواضع، حيث سيحوم حول واحد في المائة في العام الحالي والعام المقبل.

ويأتي الحديث عن انكماش الأسعار في سياق متسم بتداعيات فيروس كورونا على الاقتصاد، الذي ينتظر أن ينكمش، حسب المندوبية السامية للتخطيط بـ5,8 في المائة في العام الحالي، ما سيترتب عنه ارتفاع معدل البطالة من 9,2 إلى 14 في المائة.

ويعتقد مراقبون أنه إذا ما تواصل انخفاض التضخم، فإنه سيصل إلى ما دون الصفر، ما يعني انكماش الأسعار. وذلك يمكن أن يؤدي إلى تباطؤ الاقتصاد وارتفاع معدل البطالة، علماً أن هذا التوجه كان مثار انشغال بالنسبة إلى الاقتصاديين حتى قبل الجائحة، حيث نبهوا إلى المنحى الانكماشي الذي يمكن أن تأخذه الأسعار.

ويؤكد الخبير في القطاع المصرفي، مصطفى ملغو، أن المغرب يوجد على شفا خطر الانكماش بسبب تآكل القدرة الشرائية للأسر في الفترة الأخيرة، في ظل انخفاض إيراداتها، مؤكداً أن ذلك لا يعود إلى خلل في العرض والطلب.

ويترقب ملغو في تصريح لـ«العربي الجديد»، أن الانكماش الذي يطاول الأسعار أصبح واقعاً في المغرب، في ظل الصعوبات الاقتصادية التي يعرفها البلد، خاصة في سياق متسم بارتفاع عدد الإصابات بكوفيد 19، التي يمكن أن تنعكس على أداء الشركات وفرص العمل.

ويمكن انكماش الأسعار أن يُفضي إلى توقف الاقتصاد، على اعتبار أن المستهلك يتوقع انخفاضاً متواصلاً للأسعار، ويؤجل ميوله نحو الشراء، حسب مراقبين. وهكذا يُفضي تراجع الطلب إلى انخفاض الإنتاج، ما يدفع الشركات إلى تأجيل استثماراتها والتوظيف، ما يترتب عنه انخفاض في النمو وتوسع دائرة البطالة. وكان نائب رئيس الاتحاد العام لمقاولات المغرب، المهدي التازي، قد أكد في مؤتمر صحافي عُقد الأسبوع الماضي، تخوفه من الانكماش في ظل انخفاض أسعار المواد الغذائية وبعض أصناف العقارات في الفترة الأخيرة. ويتصور الاتحاد العام لمقاولات المغرب، أنه يجب تشجيع الطلب عبر الطلبيات العمومية التي تعبّر عنها الوزارات والشركات الحكومية للقطاع الخاص، وتقليص الضريبة على القيمة المضافة، في سياق انكماش الأسعار الذي ما فتئ يلوح في الأفق، إذ يرى رجال الأعمال أن النمو الاقتصادي يرتبط بإنعاش استهلاك الأسر.

ونبّه اقتصاديون في مناسبات سابقة، إلى أن هناك مفارقة تتمثل بتراجع حاد للتضخم في الوقت الذي تعتبر الأسر أن قدرتها الشرائية تدهورت. وكان البحث حول الظرفية لدى الأسر، قد أبان في يوليو/ تموز الماضي، رغم انخفاض حاد للتضخم، أن ثقة الأسر تراجعت بشكل ملحوظ في الربع الثاني من العام الجاري، حيث سجل مؤشر الثقة أدنى مستوى له منذ بداية نشر تلك البحوث في 2008. وتوقعت 42,2 في المائة من الأسر في البحث الذي تنجزه المندوبية السامية للتخطيط (حكومية)، تدهور مستوى معيشتها في الاثني عشر شهراً المقبلة، بينما ترقبت 26,6 في المائة من الأسر استقراره، و31 في المائة تحسنه خلال تلك الفترة.

تراجع القدرة الشرائية للمواطنين (جلال المرشدي/الأناضول)

أخبار العرب

مجموعة الحبتور الإماراتية تتجه لإسرائيل

قالت مجموعة الحبتور الإماراتية (خاصة)، أمس، إنها ستفتح مكتبا لتمثيلها في إسرائيل، في ظل اتفاق التطبيع الموقع بين أبوظبي وتل أبيب منتصف سبتمبر/أيلول الحالي. جاء ذلك، خلال استقبال خلف أحمد الحبتور، مؤسس ورئيس مجلس إدارة المجموعة، شلومي فوغل، أحد مالكي مجموعة «أمبا» ورئيس مجلس إدارتها، في المقر الرئيسي لمجموعة الحبتور في دبي.

وقال الحبتور: «أتطلع إلى هذا اليوم منذ فترة طويلة، لطالما اعتبرت أن الإماراتيين والإسرائيليين يملكون قواسم مشتركة كثيرة». والحبتور، مجموعة عائلية تضم محفظتها شركات تعمل في قطاعات الفنادق والسيارات والعقارات والتعليم. وذكر الحبتور أنه يجري الإعداد للإعلان عن عدد من مشاريع التعاون خلال الأيام المقبلة. وأفاد البيان بأن مجموعة الحبتور، تجري محادثات مع شركة الطيران الإسرائيلية «يسرائير» لتدشين رحلات تجارية مباشرة بين البلدين.

اتفاقية لتعزيز المشاريع الصغيرة في الجزائر

أعلنت الجزائر عن توقيع اتفاقية إطار لتعزيز المشاريع الصغيرة في مجالات السياحة والصناعة التقليدية، سيما في الجنوب والهضاب العليا ومناطق الظل. وقد وقع على هذه الاتفاقية وزير السياحة والصناعة التقليدية والعمل العائلي، محمد حميدو، والوزير المنتدب المكلف بالمؤسسات المصغرة، نسيم ضيافات، بهدف تعزيز التعاون والعمل المشترك والتشاور والتنسيق في هذا المجال». وبموجب هذه الاتفاقية سيتم تشكيل لجنة إشراف ومتابعة تضم ممثلين عن الوزارتين، تكلف بوضع برنامج عمل سنوي وتقييم وتيرة تنفيذ الاتفاقية مع اتخاذ الإجراءات الرامية الى تحسين النتائج وتعزيز هذه الشراكة. وتنص الاتفاقية على «مرافقة واستفادة حاملي المشاريع في مجال السياحة والصناعة التقليدية من برامج تكوينية، وتشجيع إنشاء مؤسسات مصغرة في المجال للمساهمة في التنمية المحلية المستدامة». وعلى صعيد آخر كشف الوزير المنتدب أنه «تم إعداد مشاريع مراسيم تتواجد حاليا على مستوى الأمانة العامة للحكومة»، تتعلق بـ«مراجعة» الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب.

تقارير عربية

تمويل

أزمة السيولة تدفع الجزائر إلى تقليص احتياطي المصارف للنصف

الجزائر ـ **حمزة كحال**

اضطر البنك المركزي الجزائري إلى التدخل لإنقاذ القطاع المصرفي من أزمة السيولة التي تعصف به، منذ قرابة السنة، وازدادت حدتها منذ بداية تفشي فيروس «كورونا» شهر مارس/آذار المنصرم، إذ سمح البنك المركزي للمصارف المعتمدة في البلاد، باللجوء إلى تخفيض احتياطاتها مرة أخرى. ويأتي ذلك في وقت تصر فيه الحكومة على أن أزمة السيولة التي تمر بها الجزائر ظرفية وعابرة، مردها ارتفاع الطلب على الأموال والمدخرات بسبب المخاوف من انهيار الاقتصاد الجزائري جراء الركود الذي خلفه «كوفيد19». ووفق تعليمات أرسلها البنك المركزي الجزائري للمصارف الناشطة في الجزائر في 15 سبتمبر/أيلول الحالي، والتي تعصف به، منذ قرابة السنة، وازدادت حدتها منذ بداية تفشي فيروس «كورونا» شهر مارس/آذار المنصرم، إذ سمح البنك المركزي للمصارف المعتمدة في البلاد، باللجوء إلى تخفيض احتياطاتها مرة أخرى. ويأتي ذلك في وقت تصر فيه الحكومة على أن أزمة السيولة التي تمر بها الجزائر ظرفية وعابرة، مردها ارتفاع الطلب على الأموال والمدخرات بسبب المخاوف من انهيار الاقتصاد الجزائري جراء الركود الذي سيتضح نصف احتياطها من العملة الصعبة والدينار في السوق المصرفية. وحسب الوثيقة التي اطلع عليها «العربي الجديد»، أرجع المصرف المركزي الجزائري هذه الخطوة إلى «تهاوي عائدات النفط بسبب انهيار الأسعار، التي أدت بالقطاع المصرفي إلى عيش نوع من «جفاف في السيولة المصرفية» منذ سنة 2015. وتستهدف كل هذه الإجراءات تحرير هوامش إضافية من السيولة بالنسبة للمصارف حتى تمول الاقتصاد المتعثر، كما يقول البنك المركزي في تعليماته المرسلة إلى جميع المصارف.

وكان المركزي الجزائري قد تدخل مطلع إبريل/نيسان الماضي، في السوق المصرفية، بإلزامه المصارف بخفض احتياطاتها من السيولة من 12% إلى 8%، وذلك تحت ضغط نقص السيولة، ليتدخل مجددا شهر مايو/أيار الماضي ويلزم البنوك بخفض الاحتياطي المالي إلى 6%، قبل أن يخفضها مجدداً منتصف الشهر الجاري. وتعد هذه المرة السادسة التي يقرر فيها المصرف المركزي التدخل لتعديل سقف احتياطي المصارف العمومية والخاصة خلال 35 شهراً، بهدف توفير السيولة المطلوبة داخل القنوات الرسمية. وتعمل في الجزائر 20 مؤسسة مصرفية، منها سبعة مصارف عمومية (حكومية)، والباقي مصارف خاصة، حسب بيانات رسمية.

وأكد عضو جمعية البنوك، بغداد عمار، في تصريح لـ«العربي الجديد»، أن «تدخل المركزي الجزائري كان منتظراً، وجاء تحت ضغط البنوك التي أرسلت عدة تقارير حمراء حول وضعيتها المالية، ما جعل احتياطي المصارف الإلزامي هو الملاذ، حيث خفّض لمستويات تاريخية هذه المرة وخطيرة في نفس الوقت، إذ إن 3 بالمائة هي نسبة ضئيلة للغاية وترفع مستويات الخطر بالنسبة للبنوك».

وأضاف عمار أن «المركزي الجزائري ليس أمامه إلا هذا الخيار في الوقت الراهن، في ظل شح تراجع عائدات البنوك، وتجميد طبع الأموال من طرف الحكومة الجزائرية، ما ينذر بتهاوي السيولة البنكية لمستويات أبعد من تلك المسجلة مطلع السنة».

وتعاني بنوك الجزائر من أزمة السيولة، رغم التدخلات العديدة للبنك المركزي، لإنقاذها من فخ شح الموارد التي دفعها إلى الامتصاص من الاحتياطات الإجبارية، حيث هوى حجم السيولة المتداولة في السوق البنكية إلى ما تحت عتبة 8 مليارات دولار، ما رفع حجم العجز من 49 بالمائة شهر مارس/آذار الماضي، إلى 55 بالمائة نهاية مايو/أيار الماضي، علماً أنها كانت عند 20 بالمائة مطلع سنة 2019. ولمواجهة الأزمة، شدّد البنك المركزي الجزائري، شهر يونيو/ حزيران، القيود على عمليات منح القروض من طرف المصارف والمؤسسات المالية، بتخفيض نسبة منح القروض الاستثمارية والقروض البنكية العقارية لأكبر درجة ممكنة.

وحسب الخبير المصرفي، سليمان ناصر ياحي، فإن «تدخل المركزي الجزائري لخفض الاحتياطي المالي للبنوك، يعتبر دليلا على أن أزمة السيولة بلغت الذروة، وتحتاج لحلول عميقة وليس مسكنات للآلام، فبعد 3 أشهر ستجد البنوك نفسها أمام نفس المشكل وهذه المرة لا يمكن للمركزي أن يتجاوز قواعد «تسيير» الشأن المالي بجعل البنوك تعمل دون احتياطي». وأضاف نفس المتحدث لـ«العربي الجديد» أن «طباعة الأموال واحتياطي الصرف يمكن أن يكونا ملاذاً مستقبلاً، لكن بالموازاة مع ذلك على المركزي والحكومة بالدرجة الأولى، التفكير في طرق امتصاص الأموال المتداولة خارج الاقتصاد الرسمي وإعادة ضخها في البنوك، سواء عن طريق رفع نسب الفائدة التي تعد تحت مستويات التضخم الآن، أو عن طريق طرح سندات دين عام داخلي بنسب فوائد مرتفعة».

وبلغ احتياطي الصرف الجزائري من العملة الصعبة 57 مليار دولار، مطلع سبتمبر/ أيلول الجاري، وبهذا الرقم يسجل تراجعاً بنحو 15 مليار دولار في 16 شهراً، حيث استقر الاحتياطي مع نهاية إبريل/نيسان 2019 عند 72,6 مليار دولار، مقابل 88,79 مليارا نهاية 2018، و97,33 مليار دولار نهاية 2017. وتوقعت الحكومة الجزائرية في موازنة سنة 2020، تراجع احتياطي الصرف إلى 51,6 مليار دولار مع نهاية العام الجاري. وبدأت احتياطات الجزائر بالتراجع منذ النصف الثاني من سنة 2014، متأثرة بانخفاض أسعار النفط في السوق الدولية، لتنهي بذلك ثماني سنوات متتالية من الارتفاع، إذ تخطت الاحتياطات 194 مليار دولار في نهاية 2013.

تراجع إيرادات النفط ألزم سلبا على الاقتصاد الجزائري (رياض كرامدي/فرانس برس)

دعم أوروبي للعراق

وقّع العراق وبعثة الاتحاد الأوروبي في بغداد، أمس الأحد، اتفاقية تتضمن دعم بغداد مالياً بقيمة 90 مليون يورو (104,4 ملايين دولار)، تستهدف عدة مجالات. وقال وزير التخطيط العراقي، خالد بتال، في بيان، إن «الاتفاقية تتضمن تقديم دعم لمواجهة جائحة كورونا ودعم التعافي الاجتماعي والاقتصادي، وبناء الدولة، وخلق الوظائف وتحسين الدخل، وترسيخ حقوق الإنسان، وإعادة النازحين لمناطقهم». ويسجل العراق أرقام إصابات مرتفعة بفيروس كورونا، وبلغت لغاية السبت 315,597 ألف إصابة، منها 8491 حالة وفاة، و249539 متعافيا، بحسب وزارة الصحة. وأوضح الوزير العراقي، أنه «تم الاتفاق مع بعثة الاتحاد الأوروبي، على العمل باتفاقية الطاقة التي تتضمن العمل على تحديث القطاع، بالتعاون مع البنك الدولي، بهدف إجراء إصلاحات في قطاعي الكهرباء والغاز».

الأردن

الأسواق تخشى عودة الحظر الشامل

عمّان ـ **زيد الدبيسية**

تساور القطاعات الاقتصادية في الأردن، المخاوف من فرض الحكومة مجدداً حظراً شاملاً في أعقاب ارتفاع حالات الإصابة بفيروس كورونا، خاصة بعد تعليق دوام المدارس الحكومية والخاصة لمدة أسبوعين اعتباراً من الخميس الماضي.

كما قررت الحكومة تخفيض أعداد العاملين في الوزارات والمؤسسات التابعة لها وإغلاق الأسواق الشعبية وصالات المطاعم ومحلات بيع الحلويات، في إطار الإجراءات المتخذة لمواجهة الوباء، على أن يتم اتخاذ مزيد من الخطوات بحسب تطورات الوضع الوبائي في البلاد، بحسب تصريحات المسؤولين.

وعاد الأردن ليشهد تسجيل إصابات يومياً بفيروس كورونا وباشد من المرحلة الأولى، حيث تجاوزت الإصابات في بعض الأيام 200 حالة ولا تقل حالياً عن 100، بعد أن كانت سابقاً لا تتعدى 40 حالة يومياً.

وقال رئيس نقابة أصحاب المطاعم، عمر عواد، لـ«العربي الجديد» إن قرار إغلاق صالات المطاعم ومحلات الحلويات يرتب أعباء كبيرة على القطاع الذي ما زال يعاني من التداعيات السلبية للجائحة، حيث توقفت أعماله لعدة أشهر، إضافة إلى تراجع الطلب بسبب الأوضاع المعيشية التي يعاني منها المواطنون.

وأضاف عواد أن السماح للمطاعم الشعبية والسياحية بالتوصيل فقط والمناولة لا يغطي التزاماتها المالية، حيث إن القليل جدا من الأشخاص يطلبون وجباتهم وإيصالها إلى أماكن تواجدهم، مشيرا إلى أنه لم تسجل حالات إصابة بالفيروس داخل المطاعم أو إصابة العاملين فيها، حيث يتم تطبيق متطلبات الوقاية الصحية والسلامة العامة.

وحذّر رئيس غرفة تجارة عمّان، خليل الحاج توفيق، من أي توجه لفرض حظر شامل مجدداً، لما لذلك من آثار على كافة القطاعات الاقتصادية والخدمية والاقتصاد الوطني، موضحا أن «آثار الإغلاق لا تزال قائمة حتى الآن وتحتاج مختلف القطاعات إلى فترة طويلة لتجاوز تبعاتها».

وقال الحاج توفيق لـ«العربي الجديد» إن المحلات التجارية ملتزمة بإجراءات السلامة العامة والوقاية الصحية وتوفير المستلزمات اللازمة، وبالتالي لا داعي لفرض حظر شامل، حتى وإن ارتفعت حالات الإصابة بفيروس كورونا.

وأضاف أن محلات تجارية وغيرها تراكمت عليها المطالبات المالية، ومنها غير قادر على سداد التزاماته الأساسية مثل فواتير الكهرباء والمياه وأجور العقارات وغيرها. وقال رئيس المرصد العمالي الأردني، أحمد عوض، لـ «العربي الجديد» إن العودة إلى الحظر الشامل يعني فقدان مزيد من الأردنيين وظائفهم، حيث إن القطاعات الاقتصادية ستقوم بتسريح أعداد من العاملين لديها في حال توقف عملها، وكذلك ستخفض رواتبهم، على غرار ما حدث خلال الأشهر القليلة الماضية.

وأضاف أن عددا كبيرا من الأشخاص يعملون في قطاع المطاعم والحلويات وغيرها من القطاعات التجارية والخدمية، ويتوقع أن يخسر كثيرون أعمالهم خلال الأسابيع القليلة المقبلة إذا ما أبقت الحكومة على الإجراءات الحالية.

وأشار عوض إلى أن معدل البطالة سيشهد قفزة أخرى خلال الربع الثالث من العام الحالي، وذلك بسبب التداعيات السلبية لأزمة كورونا. وأوضحت دائرة الإحصاءات العامة الحكومية الأردنية في أحدث تقاريرها أن معدل البطالة في الأردن بلغ 23% خلال الربع الثاني من العام الحالي، بارتفاع مقداره 3,8 نقاط مئوية عن الربع الثاني من عام 2019، الذي كان يبلغ 19,2%. وأضافت دائرة الإحصاءات أن معدل البطالة للذكور بلغ خلال الربع الثاني من العام الجاري 21,5%، مقابل 28,6% للإناث، ويتضح أنّ معدل البطالة قد ارتفع للذكور بمقدار 4,4 نقاط مئوية، وارتفع للإناث بمقدار 1,4 نقطة مئوية، مقارنة بالربع الثاني من عام 2019. وبيّنت النتائج أن معدل البطالة كان مرتفعاً بين حملة الشهادات الجامعية، حيث بلغ 26,6% مقارنة بالمستويات التعليمية الأخرى. وأكدت الحكومة أنها لا تفكر حاليا في العودة إلى الحظر الشامل بسبب زيادة إصابات كورونا، لكنها تركت الباب مفتوحا لأي احتمالات وحسب تطورات الحالة الوبائية، حيث تمت إعادة النظر بدوام المدارس وتعليق دوامها لأسبوعين، رغم تأكيدات المسؤولين سابقا بالاستمرار في العام الدراسي. وأوضح عضو غرفة صناعة عمان السابق، موسى الساكت، أن الحل الأمثل لمواجهة الجائحة هو تشديد إجراءات الرقابة على كافة المنشآت والمواطنين وإلزامهم بإجراءات الوقاية، مثل ارتداء الكمامات ومراعاة التباعد الجسدي ومنع التجمعات لما يزيد عن 20 شخصا. وأضاف الساكت لـ«العربي الجديد» أن الكلف على الاقتصاد الأردني وكافة القطاعات كانت باهظة جداً عندما تم فرض الحظر الشامل في شهر مارس/آذار الماضي واستمر أكثر من شهرين.

أخبار العالم

نمو قوي لمبيعات شاحنات «البيك آب» في الصين

أظهرت بيانات صناعية أن سوق الشاحنات الصغيرة في الصين سجل نموًا قويًا في أغسطس/آب الماضي. وأظهرت الأرقام الواردة من اتحاد الصين لمركبات الركاب أنه تم بيع ما مجموعه 41000 شاحنة في الشهر الماضي، بزيادة 36 في المائة على أساس سنوي. وخلال الفترة من يناير/ كانون الثاني إلى أغسطس/آب، ارتفعت مبيعات الشاحنات الصغيرة بنسبة 3 بالمائة عن العام الماضي. وقال الاتحاد المذكور إن شاحنات البيك آب، التي تجمع بين ميزات سيارات الركاب والمركبات التجارية، أصبحت تكتسب شعبية أكبر في البلاد في السنوات الأخيرة. وفي شهر إبريل/نيسان الماضي، أصدرت وزارة التجارة الصينية مبدأ توجيهيًا يدعو السلطات المحلية إلى تخفيف القيود المفروضة على دخول الشاحنات الصغيرة إلى المدن، وسط جهود لزيادة تعزيز استهلاك السيارات.

انخفاض استيراد المنظفات في إيران

اتجهت الشركات الإيرانية لإنتاج المواد الأولية اللازمة للمنظفات مثل البيتاين والمنعمات، بهدف توفير احتياجات هذه الصناعات وتمكينها محلياً والاستغناء عن استيرادها. وحسب وكالة الأنباء الإيرانية (إرنا)، أمس الأحد، قال الرئيس التنفيذي للشركة المعرفية الناشطة في مجال إنتاج المنظفات، صادق أصغري: واجهت هذه الصناعة كثيرا من المشاكل مثل تقلبات أسعار الصرف وضغوط الحظر في السنوات الماضية، لكن الشركات المعرفية نجحت في توطين التكنولوجيا للعديد من المنتجات والمواد الأولية اللازمة للمنظفات مثل البيتاين الذي يستخدم في إنتاج بعض المنتجات الصحية مثل الشامبو.

تقرير

يواجه الرئيس دونالد ترامب الذي يأمل بالفوز بدورة رئاسية ثانية ثلاث انتكاسات اقتصادية قبل 43 يوماً على الانتخابات في الثالث من نوفمبر المقبل. وهذه الانتكاسات هي احتمال إغلاق الاقتصاد مرة ثانية، واضطراب سوق وول ستريت، وفشل حربه التجارية على الصين

3 انتكاسات اقتصادية لترامب

احتمال إغلاق الاقتصاد واضطراب وول ستريت وفشل الحرب على الصين

واشنطن ـ **العربي الجديد**

يواجه الرئيس دونالد ترامب الذي يأمل بالفوز بدورة رئاسية ثانية ثلاث انتكاسات اقتصادية قبل 43 يوماً على الانتخابات في الثالث من نوفمبر المقبل. وهذه الانتكاسات هي احتمال إغلاق الاقتصاد مرة ثانية، واضطراب سوق وول ستريت، وفشل حربه التجارية على الصين.

ويبحث الرئيس دونالد ترامب عن مبررات جديدة تقنع الشعب الأميركي لانتخابه لدورة رئاسية ثانية غير الاقتصاد والحرب التجارية على الصين وتنشيط أسواق المال وإنعاش الأسهم في «وول ستريت» بعد أن باتت الموجة الثانية من جائحة كورونا تهدد بإغلاق الاقتصاد الأميركي للمرة الثانية خلال العام الجاري. وربما يكون هذا هو السبب الرئيسي وراء الضغوط التي يكثفها ترامب على السعودية ودول الخليج الأخرى لقبول تطبيع العلاقات مع إسرائيل مثلما فعلت كل من دولتي الإمارات والبحرين. وحتى الآن يواجه ترامب ثلاث انتكاسات في سياساته الاقتصادية والمالية، إذ فشلت سياساته في إنعاش الاقتصاد رغم التريليونات التي ضخها في خطط التحفيز المالي، كما بدأت بوادر «فقاعة سوق وول ستريت في الانفجار»، وبالتالي يرى مستثمرون أن الاضطراب في أسهم الشركات الكبرى التي تعتمد عليها مؤشرات «وول ستريت» ستتواصل خلال العام الجاري. أما الانتكاسة الثالثة التي تواجهها حملة ترامب، فتأتي من الصين التي شن عليها حرباً تجارية وتقنية ومالية شرسة، ولكنها فشلت في ضرب النمو الاقتصادي للتنين الصيني.

وتشير بيانات منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي العالمية إلى أن الاقتصاد الصيني يحقق تقدماً في الخروج من جائحة كورونا وربما سينمو بمعدل 1,8% خلال العام الجاري، وهو بذلك سيكون الاقتصاد الوحيد بين الاقتصادات الكبرى الذي سيحقق نمواً خلال العام الجاري. يحدث النمو الصيني بينما تتوقع المنظمة أن ينكمش الاقتصاد الأميركي بنسبة 3,8%، وبالتالي لن يستطيع ترامب تبرير نجاح حملته ضد الصين والحروب التي خاضها ضدها بأنها كانت في صالح الاقتصاد الأميركي أو أنها أوقفت تقدم النمو الصيني. على صعيد أسواق الصرف تقدم سعر صرف اليوان الصيني مقابل الدولار. وحسب توقعات مصرف «غولدمان ساكس» الاستثماري الأميركي، فإن العملة الصينية قد تواصل الارتفاع الحالي خلال العام المقبل لتصل إلى 6,5 يوان مقابل الدولار. وكان سعر صرف الدولار قبل هذه الحرب التجارية بين بكين وواشنطن فوق 7 ينات. وفي ذات الاتجاه، قادت مؤشرات الأسهم الصينية الثلاثة الكبرى في البر الصيني وفي هونغ كونغ، ارتفاع أسواق المال في جنوب شرقي آسيا بنهاية الأسبوع الجاري. أما على صعيد انتكاسة سوق «وول ستريت» التي كان يتباهى بها ترامب في تغريداته اليومية خاصة في السنوات الثلاث الأولى لحكمه، فيرى مستثمرون في سوق عقود الخيارات الآجلة، أن الاضطراب الحالي في سوق المال الأميركية ربما سيستمر حتى بعد الانتخابات بسبب ما تردد عن احتمال تأجيل فرز التصويت الذي سيتم عبر البريد هذه المرة لأن الجائحة ستمنع التجمعات. وتوقع خبراء في مصرف «غولدمان ساكس» أن تتأخر نتائج الانتخابات أكثر من شهر وحتى الثامن من ديسمبر/ كانون الأول لأسباب تتعلق بعملية الفرز، وهو ما يعني أن المستثمرين يتحسبون لما سيحدث من الآن ويمتنعون عن ضخ أية أموال جديدة في السوق حتى نهاية العام الجاري. من جانبه يقول محلل الأسواق الأميركي، ديفيد ستوكمان، إن سوق المال الأميركية في عهد إدارة ترامب باتت لا تعكس الوضع الاقتصادي في البلاد، وتحولت إلى « كازينو للمقامرة» يعتمد انتعاشها على ضخ الأموال المطبوعة. وبينما تبقت 43 يوماً تقريباً على الانتخابات تتزايد المخاوف من انفجار» فقاعة الأسهم الأميركية»، في وقت تتزايد فيه ديون الأفراد والشركات وترتفع عدد الإفلاسات. وكانت أسهم التقنية قد خسرت أكثر من تريليون دولار في الأسبوع الأول من شهر سبتمبر/ أيلول الجاري. وحسب ستوكمان استدانت الحكومة الأميركية خلال الأشهرالستة الماضية 4 تريليونات دولار وتتجه لمزيد من الاستدانة. ولا تزال معدلات البطالة مرتفعة، كما الاقتصاد يواصل الانكماش وإن كان بمعدلات أقل من التوقعات. في هذا الشأن، يرى خبراء غولدمان ساكس في تحليل صدر يوم الجمعة الماضي، أن احتمال فوز المرشح الديمقراطي في هذه الانتخابات جو بايدن مرجح بنسبة 53%، وأن الضرائب على الشركات الأميركية ربما سترتفع خلال العام المقبل. وهذا الاحتمال قائم على أساس أن الحزب الديمقراطي وعد بزيادة الضرائب على الشركات والأثرياء.

ولكن هنالك أصوات متفائلة بشأن مستقبل الأسهم الأميركية خلال العام المقبل، إذ يرى البروفسور جيرمي سيغال بكلية وارتون للأعمال التجارية في فيلادلفيا في تعليقات لتلفزيون «سي أن بي سي» الأميركي، أن قيمة الأسهم ستتفوق على أداء الاقتصاد في العام المقبل 2021.

لكن هذا الاحتمال مبني على أساس أن الولايات المتحدة ستتمكن من السيطرة على جائحة كورونا. وكانت أسواق المال قد أغلقت منخفضة يوم الجمعة للأسبوع الثالث على التوالي. ووفق البروفسور سيغال فإن البحث عن العائد سيدفع المستثمرين نحو الاستثمار في الأسهم خلال العام المقبل. على صعيد تداعيات فوز جو بايدن بالانتخابات، يرى محللون في تعليقات نقلتها قناة «سي أن بي سي»، أنه في حال فوز مرشح الحزب الديمقراطي في الانتخابات الرئاسية فمن المتوقع أن تشهد أسعار بعض المواد الأولية انتعاشاً بسبب خطته الرامية لاستثمار ترليوني دولار في البنية التحتية، وهو ما يعني بناء الطرق والكباري والمطارات الجديدة وترميمها في الولايات المتحدة. وهذه الخطة سبق أن أعلن عنها ترامب ولكنه فشل في تنفيذها وفضل ضخ الأموال في سوق المال.

ترامب في لقاء جماهيري يوم 19 سبتمبر (Getty)

توقعات بارتفاع أسعار الحديد في حال فوز جو بايدن بالانتخابات

أسهم التقنية تواصل خسائرها

تواصل شركات التقنية الأميركية خسائرها في سوق ناسداك، إذ تراجع سهم شركة آبل، كبرى شركات التقنية الأميركية، بنسبة 0,3% في إغلاق يوم الجمعة، كما تراجع سهم شركة مايكروسوفت بنسبة 1,2% وشركة ألفابيت بنسبة 2,4%. وكانت أسهم شركات التقنية قد خسرت أكثر من تريليون دولار في بداية الشهر الجاري. ويتوقع خبراء أن تواصل شركات التقنية خسائرها خلال ما تبقى من العام بسبب ارتفاع القيمة السوقية لأسهمها فوق المستويات الحقيقية لأصولها.

انهيار تاريخي للريال الإيراني أمام الدولار

تراجع الريال إلى مستوى قياسي منخفض، الأحد، بعد يوم من إعلان إدارة ترامب إعادة فرض جميع عقوبات الأمم المتحدة على طهران

طهران ـ **العربي الجديد**

انهارت العملة الإيرانية إلى مستويات تاريخية جديدة مقابل الدولار في السوق الموازية، أمس الأحد، متأثرة بمواصلة الولايات المتحدة خطواتها التصعيدية لتشديد الخناق على الاقتصاد الإيراني، فضلا عن تداعيات تفشي فيروس كورونا الجديد. ووفق سماسرة، فإن الريال تراجع إلى مستوى قياسي منخفض في السوق غير الرسمية، الأحد، بعد يوم من إعلان إدارة الرئيس الأميركي دونالد ترامب إعادة فرض جميع عقوبات الأمم المتحدة على طهران.

وحسب موقع «بونباست.كوم» الذي يرصد السوق غير الرسمية للعملة الإيرانية، فإن الدولار عُرض بسعر يصل إلى 273 ألف ريال، مقابل 267,8 ألف ريال يوم السبت.

وخسر الريال نحو 49% من قيمته في العام الجاري 2020. وبلغت نسبة هبوط العملة الإيرانية منذ يونيو/حزيران الماضي نحو 35% وفق حسابات «العربي الجديد»، حيث كان سعر الدولار آنذاك نحو 200 ألف ريال. وكان سعر صرف الدولار وقت إبرام الاتفاق النووي مع القوى العالمية 32 ألف ريال، ما يشير إلى انهيار سعر العملة بنحو 741% منذ ذلك التاريخ.

وتواجه إيران صعوبات اقتصادية حادة، وسط شحّ في موارد النقد الأجنبي، بسبب العقوبات الأميركية المفروضة منذ عام 2018 بعد انسحاب واشنطن من الاتفاق النووي.

واعتمدت طهران، خلال الشهور الماضية، على آليتين لدعم الريال الإيراني الذي شهد أكبر انهياراته في أعقاب انهيار عائدات النفط إلى أدنى مستوياتها خلال العام الجاري.

وهاتان الآليتان هما، ضخ دولارات مباشرة في سوق الصرف لتطمين المضاربين أن البنك المركزي لدية أرصدة بالعملات الأجنبية. والثانية آلية أمنية، بنيت على تشديد إجراءات الفحص والتفتيش لشركات التعامل في النقد الأجنبي ومداهمة مكاتبها، خاصة تلك التي لديها تعاملات مع الدول المجاورة.

وكان الرئيس الإيراني حسن روحاني قد ذكر، الأسبوع الماضي، أن عائدات بلاده من صادرات النفط تقلصت من 120 مليار دولار عام 2011 إلى 20 ملياراً خلال العام الماضي 2019، مشيراً إلى أن هذا الانخفاض يُظهر الصعوبات التي يواجهها الإيرانيون.

وتعتمد إيران في مبيعات جزء من النفط على الشركات الصينية. لكن واشنطن شددت، في الآونة الأخيرة، ثغرات الحظر النفطي. وتواجه إيران أزمة مع المصدرين، إذ إن التجار لا يعيدون قيمة صادراتهم للبلاد خوفا من تآكل قيمتها وسط انهيار العملة.

وفي خطوة لدعم الريال، أعلن محافظ البنك المركزي الإيراني، عبد الناصر همتي، أن صادرات النفط ومشتقاته شهدت تحسناً، وأن وتيرة استرجاع العملة الأجنبية من قبل المصدرين تسارعت. وحسب ما نقلت وكالة فارس الإيرانية، أوضح همتي في اجتماع مع مدراء بنوك إيرانية، أمس الأحد، أن المفاوضات مع بعض الدول لتحويل مستحقات إيران على وشك النجاح، بجانب تحسّن صادرات النفط والمشتقات وتسارع استرجاع العملة للبلاد، حيث إن هذه العوامل الثلاثة ستفضي إلى تأثيرات إيجابية.

ورفضت إيران خطوة الحظر الأميركي ووصفتها بأنها «باطلة وغير قانونية». وأبلغ الأمين العام للأمم المتحدة، أنطونيو غوتيريس، مجلس الأمن، يوم السبت، أنه لا يمكنه اتخاذ أي إجراء بشأن الإعلان الأميركي لأنه «يوجد شك على ما يبدو» بشأن هذه المسألة.

من جانبها، قالت الأطراف الأوروبية الثلاثة في الاتفاق النووي، فرنسا وبريطانيا وألمانيا، في بيان أمس الأحد، إن أي قرار أو إجراء يُتخذ لإعادة فرض عقوبات الأمم المتحدة «سيكون بلا أثر قانوني»، لأن واشنطن انسحبت من الاتفاق في عام 2018.

ويعتزم ترامب إصدار أمر تنفيذي يسمح له بفرض عقوبات أميركية على أي شخص ينتهك العقوبات المفروضة على إيران.

ووصفت وزارة الخارجية الإيرانية جهود واشنطن بأنها «غير مجدية»، مضيفة أن «النهج الأميركي ينطوي على تهديد كبير للسلم والأمن الدوليين، وتهديد غير مسبوق للأمم المتحدة ومجلس الأمن».

وتسببت العقوبات الأميركية في تقليص إنتاج إيران من النفط الخام إلى متوسط 1,9 مليون برميل يومياً، مقارنة بـ 3,85 ملايين قبل العقوبات، وفق بيانات منظمة البلدان المصدرة للنفط (أوبك)، فيما تراجعت الصادرات إلى أقل من 100 ألف برميل يومياً. ولم تكن العقوبات العامل الوحيد وراء تدهور الوضع الاقتصادي في إيران، بل جاء تفشي فيروس كورونا ليفاقم الأزمة.

محافظ البنك المركزي الإيراني يطمئن المضاربين على الدولار

محل صرافة في العاصمة طهران (Getty)

أزمة «تيك توك»: انفراجة عبر «الأمركة»

واشنطن ـ **العربي الجديد**

قال الرئيس الأميركي دونالد ترامب، إنه يؤيد اتفاقاً يسمح لتطبيق «تيك توك» بمواصلة العمل في الولايات المتحدة، حتى وإن بدا ذلك على النقيض من أمر تنفيذي وقّعه في السابق حتى تبيع شركة «بايت دانس» الصينية تطبيق مقاطع الفيديو القصيرة. وتطالب «دانس بايت» بـ60 مليار دولار ثمناً لتطبيق «تيك توك».

وتسعى شركات التقنية الصينية إلى تفادي الحظر الأميركي الذي بات يهدد أسواقها في أوروبا والعديد من دول العالم المتحالفة مع الولايات المتحدة عبر تقديم تنازلات تتيح للولايات المتحدة التأكد من أنها لا تخرق قوانين الملكية الفكرية أو تهدد الأمن القومي الأميركي عبر نقل معلومات عن مواطني الولايات المتحدة للصين.

وكانت «بايت دانس» تسابق الزمن لتفادي الإجراءات ضد «تيك توك»، بعد أن قالت وزارة التجارة الأميركية الجمعة، إنها ستمنع أي تنزيل أو تحديث جديد للتطبيق اعتباراً من أمس الأحد. وكان مسؤولون أميركيون قد عبّروا عن قلقهم من نقل البيانات الشخصية لمستخدمي تيك توك في الولايات المتحدة إلى السلطات الحكومية في بكين، علماً بأن عدد هؤلاء يصل إلى مئة مليون شخص. ووقّع ترامب في 14 أغسطس/ آب أمراً تنفيذياً يمهل «بايت دانس» 90 يوماً لبيع تيك توك. لكن الاتفاق المعلَن السبت يقوم على فكرة الشراكة، لا البيع. وقال ترامب إن تطبيق تيك توك سيصبح ملكاً لشركة جديدة تُدعى «تيك توك غلوبال»، وسيكون مقرها في الولايات المتحدة. وقالت شركة «أوراكل كورب» إنها ستمتلك حصة 12,5% في «تيك توك غلوبال»، وستخزن جميع بيانات مستخدمي التطبيق في الولايات المتحدة على ذاكرتها السحابية، تماشياً مع متطلبات الأمن القومي الأميركي.

وحسب رويترز، ذكرت متاجر «وول مارت» العملاقة للتجزئة أنها ستمتلك حصة 7,5% في «تيك توك غلوبال».

وقالت أوراكل وول مارت، إن أميركيين سيمتلكون حصة الأغلبية في «تيك توك غلوبال»، لكن مصدراً مطلعاً على الأمر، طلب عدم ذكر اسمه، أشار إلى أن الأمر يكون على هذا النحو فقط إذا وضعت قاعدة المستثمرين في «بايت دانس» في الاعتبار. وأضاف أن «بايت دانس» ستملك 80% من «تيك توك غلوبال». وفي ضوء امتلاك مستثمرين أميركيين لنحو 40 بالمئة من «بايت دانس» حالياً، سيضع البيت الأبيض ذلك في الاعتبار عند حسابه للحصة المملوكة لأميركيين في «تيك توك غلوبال»، حسبما قال المصدر. وذكر مصدر ثان أن أوراكل وول مارت والمستثمرين الأميركيين في «بايت دانس» سيمتلكون بموجب الاتفاق نحو 53% من «تيك توك غلوبال» سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة.

ولم تردّ بايت دانس، ومقرها بكين، على طلب التعقيب. ولم تقدم وول مارت وأوراكل مزيداً من المعلومات عن هيكل ملكية تيك توك غلوبال. ولم يتضح على الفور السبب الذي دفع البيت الأبيض إلى التنازل عن سعيه إلى بيع تيك توك بشكل كامل. لكن الاتفاق يأتي مصحوباً بتعهدات تصبّ في مصلحة سياسة «أميركا أولاً» التي يطبقها ترامب، كذلك فإنه يحول دون إثارة نفور مستخدمي «تيك توك» الشبان قبل انتخابات الرئاسة الأميركية المقررة في الثالث من نوفمبر/ تشرين الثاني.

«دانس بايت» تطالب بـ60 مليار دولار ثمناً للتطبيق

أمام مقر «أوراكل» في بكين (Getty)

رؤية

الإمارات توظف أبوظبي الإسلامي في علاقاتها بإسرائيل

عبد الحافظ الصاوي

لم تكن الدعوة لإنشاء المصارف الإسلامية في سبعينيات القرن العشرين، تهدف إلى بناء تعاون اقتصادي مع إسرائيل التي تحتل أراضي عربية، منذ أكثر من 7 عقود، لكنها كانت تهدف إلى بناء اقتصاديات الدول العربية والإسلامية، لأنها مصارف تنموية، وعملها بالتجارة يأتي في ضوء تنوع أنشطتها الاستثمارية.

ولذلك أتت إليها ودائع المسلمين في جميع الدول التي شهدت وجود المصارف الإسلامية، تبتغي معاملات شرعية، وتحقيق مصالح المسلمين التجارية والاقتصادية، وكانت الآمال معقودة، ولاتزال، على أن يكون لهذه المصارف دور في تحقيق التنمية الشاملة في دول العالم الإسلامي.

لكن توقيع مذكرة تفاهم بين مصرف أبو ظبي الإسلامي وبنك لئومي، ثاني أكبر بنك في إسرائيل كان بمثابة صاعقة، حيث أتى ضمن أهداف المذكرة، فتح فرص جديدة للأعمال والتجارة أمام العملاء ودعم سفر الأفراد إلى إسرائيل أو الشركات التي تتطلع إلى الاستفادة من دخول سوق جديدة.

إن خطورة الخطوة تتمثل في عدة أمور، منها الانتقال بالتطبيع إلى مستوى الأفراد والمؤسسات، والإضرار برسالة المصارف الإسلامية، والتصرف ضد رغبات المودعين، ومخالفة العقود المبرمة معهم من قبل تلك المصارف، وحرمان الدول العربية والإسلامية من أموالها وتقديمها لإسرائيل، وهي أهداف في غاية الخطورة في ظل الحالة التي تمر بها المنطقة العربية والإسلامية.

علاقة المسلم بغير المسلم في شؤون التجارة والمال لا شيء فيها في ظل الأوضاع الطبيعية، ولكن في حالة استمرار إسرائيل باحتلال فلسطين، وقيامها بنهب ثرواتها وقتل واعتقال أبنائها، فثمة حكم آخر، يمنع التعامل مع إسرائيل كدولة احتلال، وهو ما كان مقررًا على مدار عقود، ولكن اتفاقيات السلام التي أبرمتها دول عربية (مصر، الأردن، السلطة الفلسطينية، ومؤخرًا الإمارات والبحرين) مع إسرائيل، أسقطت المقاطعة الاقتصادية مع دولة الاحتلال، وأصبح قرار المقاطعة حبرا على ورق، بل استفادة إسرائيل من اتفاقيات السلام مع بعض الدول العربية، لم تسقط عنها المقاطعة الاقتصادية العربية فقط، بل أسقطت عنها المقاطعة الاقتصادية من قبل دول أفريقية وآسيوية ومن أميركا اللاتينية، وهو ما مكن إسرائيل من جني ثمار كبيرة على صعيد الاقتصاد والسياسة.

والسؤال الذي يطرح نفسه: هل استشيرت الرقابة الشرعية بمصرف أبو ظبي في توقيع المذكرة؟ وما هي حجتهم في إقامة علاقات اقتصادية وتجارية مع إسرائيل كدولة احتلال؟

الأمر هنا لا يعدو سوى توظيف سياسي من قبل حكومة الإمارات، وإقحام مصرف أبو ظبي في أمر لم تقدم عليه أي من المصارف الإسلامية من قبل، فلم يتم رصد قيام أي مصرف إسلامي بتنفيذ تعاملات مع دولة الاحتلال.

لا يجادل أحد في أن الغالبية العظمى من مودعي المصارف الإسلامية، لديهم دوافع شرعية في التعامل مع هذه المصارف، وعلى رأسها تحري الحلال في التعاملات المالية والاقتصادية، وكذلك تحقيق التنمية في الدول الإسلامية، وتوظيف أموالهم في عمارة الأرض استجابة للتكليف الإلهي، وليس دعم دول الاحتلال.

إن إقدام إدارة «أبو ظبي الإسلامي» على هذه الخطوة يضع المودعين في أزمة نفسية وشرعية، قد تدفع الكثير منهم إلى سحب أموالهم من هذا المصرف، وهو تصرف طبيعي إن حدث.

والغريب أن هناك الكثير من الدول العربية والإسلامية لديها مشكلات تتعلق بالتمويل وهي بحاجة إلى هذا التمويل، وإقامة العلاقات المماثلة التي تهدف إليها مذكرة التفاهم بين أبو ظبي الإسلامي ولئومي، ولكن الخطوة التي اتخذتها حكومة الإمارات المقصود منها نقل التطبيع مع إسرائيل إلى حيز المؤسسات والأفراد، وليس فقط بين الحكومات.

كيف يكون شعور المودعين بمصرف أبو ظبي الإسلامي وهم يعلمون أن أموالهم تدفع لصالح إنعاش الاقتصاد الإسرائيلي، بينما اقتصاديات الدول العربية والإسلامية، تعاني الفقر والبطالة والتخلف، بسبب نقص التمويل؟ بلا شك أن هذا الشعور سوف يكون له مردود على سحب الودائع والتصرف فيها بعيدا عن المصارف التي تقبل على التعاملات مع إسرائيل.

قد يدعي البعض أن ما قام به مصرف أبو ظبي، يأتي في إطار المقاصد، أو تحقيق مصالح البعض، وهو أمر يتنافى مع بديهيات الشريعة الإسلامية الغراء، فمثل هذه المعاملات وما هو أكبر منها من توقيع اتفاقيات سلام مع إسرائيل، يعطي إسرائيل الحق في احتلال فلسطين، بلد المسجد الأقصى، ومسرى رسول الله صلى الله عليه وسلم.

وثمة مقاصد كبرى مهدرة، من خلال احتلال إسرائيل لأرض فلسطين، حيث أزهقت ملايين الأرواح منذ عام 1948 وحتى الآن، وتهجير نحو 6 ملايين لاجئ فلسطيني خارج بلدهم، وهدم البيوت على أهلها في فلسطين، ووجود نحو 12 ألف أسير في سجون إسرائيل من أبناء الشعب الفلسطيني، وكذلك تم نهب ثروات ذلك الشعب، وكان آخرها ثروة الغاز الطبيعي الضخم في شرق البحر المتوسط. فلا يصح لمدع أن يتحدث عن مقاصد شرعية في ضوء خطوات التطبيع مع إسرائيل.

لقد فتحت الإمارات بهذه الخطوة الباب على مصراعيه، أمام حكومات أخرى لتوريط بعض المصارف الإسلامية، في توقيع مذاكرات مماثلة، وللأسف فإن معظم تلك المصارف، لا تملك قرارها في هذا الأمر، ومن السهل ممارسة ضغوط عليها، وبخاصة أن معظم القائمين على أمر رئاسة مجلس إدارة المصارف الإسلامية، يتم اختيارهم في ضوء معايير سياسية.

إن الخطوة التي اتخذتها الإمارات بتوظيفها السياسي لمصرف أبو ظبي لن تكون قاصرة على هذا المصرف، أو على الإمارات فقط، ولكنها سوف تتعداها إلى دول أخرى، وقد تؤدي إلى فقدان الثقة في المصارف الإسلامية، بشكل كبير من قبل المودعين والمتعاملين معها.

وللأسف تفتقر تلك المصارف إلى وجود كيان واحد يجمعها، ويمكنه أن يدافع عنها، ويحمي مصالحها، ويمنع الاعتداء على أهدافها والأسس التي قامت عليها، فتم منذ فترة طويلة تقويض الاتحاد العالمي للمصارف الإسلامية، وأصبح يحل محله المجلس العام للبنوك الإسلامية وهو بمثابة مرجعية فنية، وليس لديه صفة إلزام، على باقي المصارف الإسلامية.